

٢. قرارات اقتصادية لتشجيع الاستثمار :

تعديل قانون الاستثمار لمزيد من الضمانات إنشاء جهاز التعاون الاقتصادي العربي والدولي

وافق الرئيس أنور السادات على ٣ قرارات اقتصادية هامة تتعلق بتشجيع الاستثمار العربي والاجنبي في مصر والخطوات التنفيذية الصالحة الازمة لتنظيمها وتطوير جهودها . وكان الرئيس السادات قد اجتمع أمس بالدكتور عبد العزيز حجازي نائب رئيس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد ، الذي عرض عليه هذه القرارات ، وحضر الاجتماع السيد عبد الفتاح عبد الله وزير الدولة . وتشمل هذه القرارات :

١- إنشاء جهاز خاص للتعاون الاقتصادي العربي والدولي ، يتبع نائب رئيس الوزراء لشئون المالية والاقتصادية .
وقد بين الدكتور شريف طنطاوي رئيساً للجهاز الجديد (وكان الدكتور شريف طنطاوى يعمل وبكل اولى لوزارة الاقتصاد)

٢- تشكيل لجنة عليا للتعاون الاقتصادي العربي والدولي . وسوف يصدر هذا الأسبوع قرار بتشكيله . أعضاء هذه اللجنة .
٣- اتخاذ خطوات عاجلة تنفيذية لأصدار التشريعات في أقرب فرصة لتطوير قانون استثمار أموال العرب والملايين العدة من ناحية الضمانات والحوافز والتسهيلات المستثنية

■ أولاً : جهاز التعاون الاقتصادي العربي والدولي :

وافق الرئيس على إنشاء جهاز التعاون الاقتصادي العربي والدولي ، ويتمتع بشخصية قانونية مستقلة ، ويتبع مباشرة نائب رئيس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية .

وسوف ينولى الجهاز :

١ - اقتراح السياسة العامة الخاصة للتعاون الاقتصادي مع الدول العربية والأفريقية والدول الأخرى بصفة عامة ، ووضع الخطط لتنفيذ ما يتم اقراره من سياسات ومتابعة تنفيذها وتقديرها .

٢ - التنسيق بين مشروعات خلط وبرامج التعاون الاقتصادي والفنى التي تترحها القطاعات المختلفة ، على ضوء أهداف السياسة العامة للدولة .

٣ - دعم وتشجيع الاستثمارات



العربية والاجنبية في مصر والمناطق الحرة بها ، طبقاً للأطراف العامل لخطة التنمية والقوانين والقرارات الصادرة .

٤ - الامداد والاشراف على عقد اتفاقات ثنائية والإقليمية والدولية المتعلقة بالاستثمارات العربية والاجنبية .

٥ - اقتراح مشروعات القوانين والقرارات المنظمة والمشجعة للاستثمارات العربية والاجنبية في مصر ومتابعة تنفيذها

٦ - الاشراف والتوجيه والمتابعة فيما يتعلق بدراسة المشروعات العربية ، والعربة الأجنبية المشاركة التي تساهم فيها مصر ، وبالنسبة لعلاقات مصر مع هيئات التمويل الدولية والإقليمية وعيادات غياب الاستثمار كأبنية الدولى للإنشاء والتعمير والمؤسسات القابضة له ، وصندوق النقد الدولى ، وبنك التنمية الأفريقي ، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وصادرات إنماء الوطنية العربية

٧ - الامداد والاشراف على عقد اتفاقات التعاون الفنى والاقتصادى مع الحكومات العربية والأفريقية ودول العالم ومتابعة تنفيذها وعرض نتائجها عن الانجازات التي تتم بشأنها .

٨ - الاشراف على ملائمة مصر بالمنظمات الإقليمية أو الدولية المختلفة بتقديم المعلومات الفنية والاقتصادية .

٩ - الاشراف على علاقة مصر مع المجلس الاقتصادي للجامعة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية المصرية والمنظمات العربية الأخرى ومجلس



مركز الأدوات للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الوحدة الأفريقية والجالبين الأخرى التي تمارس نشاطاً يتعلّق بعمل الجهاز .

١٠ - الإعداد والشراف على عقد اتفاقات تروض التعاون الاقتصادي مع حكومات الدول الأجنبية ومتابعة تنفيذها

١١ - الإعداد والشراف على عقد اتفاقات إعادة جدولة الديون مع حكومات الدول الأجنبية ومتابعة تنفيذ هذه الاتفاقيات والشراف على جهود مساز الحراسات والتعميفات المتعلقة بالاجانب وعلى عقده اتفاقات التعميفات مع حكومات الدول الأجنبية ومتابعة تنفيذها والشراف على الهيئة العامة لاستثمار المال العربي والمناطق الحرة .

ثانياً : وافق الرئيس على تعيين الدكتور شريف لطفي رئيساً لهذا الجهاز

■ ثالثاً : وافق الرئيس على تشكيل لجنة عليا للتعاون الاقتصادي العربي والدولي .

■ رابعاً : تقرر استكمال الدراسات والانتهاء من تطوير قانون استثمار المال العربي والمناطق الحرة من ناحية الضمانات والحوافز والتيسيرات للمستثمرين العرب والاجانب واتخاذ الاجراءات التشريعية لاصدار ذلك في أقرب فرصة .

- كما تقرر تطوير هيئة استثمار المال العربي والمناطق الحرة بما يكفل سرعة البت في المشروعات التي يقتضيها المستثمرون وذممها بالكتابات المقررة على مواجهة الطلبات والاستفسارات .